تقسيم العراق سيلغي الحاجة الى جحيم السماء !!

العراق اليوم

تمت للعراق دائما وأبدا

AL iraq alyoum

صاحب الامتياز
رئيس التحرير
د إسراء شاكر

رئيس التحرير التنفيذي
مسار عبد المحسن راضي

العراق اليوم/بغداد

يعرف معظمُ المشتغلين بالسياسة، بأنّ الجغرافيا تلعبُ دوراً يشبهُ القدر تقريباً في تحديد امكانيات نجاح المطامح السياسية، نكتفي بهذه الملاحظة، ونذهب الى عمار الحكيم- رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الذي ذهب الى إنّ "وحدة العراق قدرٌ لا خيار ولا بديل عنها"، ولقد أطلق الحكيم تحذيراً عاماً، بأنهُ : " بدون وحدة العراق سيعاني الجميع ."الحكيم، تطرق الى هذه الاراء التي كان قد طرحها في وقتٍ سابق ، ونشرتها الصحيفة، تكراراً لفلسفة معنى وحدة البلاد، جاء خلال استقبالهِ، وفداً من ائتلاف الوطنية ، بحسب بيانٍ للإسلامي، أورد لنا ، أمس الاربعاء، ومما جاء فيه أيضاً : " هنالك أهمية للمُضي بالإصلاحات قدماً، والاستجابة للمطالب الحقة للمتظاهرين" ، وعن خلطة العناصر التي تحتاجها الحكومة، كي يكون طبقُ الإصلاح مستساغاً، بحسب الحكيم، نقرأ: " إنّ الإصلاح لابدّ أن يكون جذياً وجذرياً وشاملاً ومتوازناً، وفق القانون والدستور"، إمّا عن الجذور التي يحتاجها المشروع الإصلاحي كي تنمو وتترعرع: " إنّ تشريع القوانين المهمة التي تدعمُ الإصلاح، وتساهم في استقرار البلد، وتلحظ مصالح الشعب العراقي"، وعن ردود وفد ائتلاف الوطنية على طروحات عمار الحكيم، فقد كانت بحسب المصدر، تعليقاتٌ احتفائية :" أشاد بطروحات الحكيم، وتأكيده المستمر على دعم وحدة العراق، وتخفيف معاناة النازحين، وجهوده في دعم مسيرة الإصلاح، وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين"- حسب ديباجة المصدر وماورد فيه من تعابير، ولابدّ لنا بعدها بأن نؤشّر للقارىء، بأن الأشتراطات الواردة في الدستور لغرض امكانية تعديله، تعتبرُ شبه مستحيلة، إذ إنّ من اشتراطاته مثلاً، بأن أي تغيير دستوري، يجب أن يجرى استفتاءٌ عليه، وشريطة أن لاترفضهُ ثلاثةُ محافظات ،كما إن النائب الكوردستاني عبد المحسن السعدون،بيّن بأن لجنة مكونة من الأحزاب السياسية الحالية، هي من ستصيغُ طلبات الجمهور فيما يخصّ التعديلات الدستورية، وهي من توافقُ على الصيغة المثلى، وبعدها يعرضُ للاستفتاء !! ولك أن تتصور أيها القارىء الكريم إن أطلقت القياد لعقلك ماذا يعني هذا، رغم إنّ الدستور نفسه يقرّ بأنّ الشعب هو مصدر السُلطات ومن غير الممكن أن تقبل الأحزاب التي سببت المصائب للبلاد والعباد، فتح ثغرة في جدار سُلطاتها، قد يُدخلها سوق المصائب، ويخرجُ بها بعيداً عن جثتها الخضراء.

أوّلها الجنسية وأخِرها التموينية

هل ستصمد البطاقة الموحدة امام المُستحبات الأربع !؟

العراق اليوم/ خاص

فريقُ المحبّذين النيابيين، لمشروع البطاقة الوطنية الموحدة، بدأ يزدادُ باضطراد، أنضمّ إليهم حديثاً ، عضو لجنة الأمن والدفاع - قاسم الاعرجي، والذي نصح: " وزارة الداخلية بالاسراع في إكمال مشروع البطاقة الوطنية"، بل ووصفهُ بـ: " المشروع الوطني"، ولم يبخل الأعرجي في حديثهِ لنا بأن يُشيد بـ: " مواصفات البطاقة الوطنية"، ومما جاء أيضاً في غزلهِ للبطاقة الوطنية: " أنها تُسهلُ اجراءات المواطنين، وتقلل الروتين في دوائر الدولة"، مستغلاً فرصة حديثه، للدعوة الى " الأسراع في إكمال مشروعها، وشمول المحافظات كافة، بهذا المشروع الوطني المهم والحيوي "، وعن مستقبل الروتين في البلاد اذا ما أنجزت البطاقة الوطنية، نقرأ: " إنّ البطاقة الموحدة، اختزلت بقية المستمسكات، وسهّلت الاجراءات للمواطنين"، وعن ماتحتاجهُ هذه الخطوة كي تنجح، فقد رأى إنّ نجاحها وقفٌ على وزارة الداخلية، إذ وجد بأنّها مطالبة بـ: " محاسبة كل جهة تخالفُ التعليمات، وتطالب المواطنين بالمستمسكات الأربعة القديمة"، وكانت وزارة الداخلية، قد أعلنت أمس الأول- الثلاثاء، افتتاح المكتب الأول بالعراق، لإصدار البطاقة الموحدة، وذكرت ذلك في بيانٍ لها، أمس الاربعاء، جاء في سطوره :" إن مديرية الجنسية العامّة في وزارة الداخلية، باشرت بإصدار البطاقة الوطنية الموحدة، بديلاً عن المستمسكات الأربعة المعمول بها منذ عقود ، حيثُ افتتح مدير الجنسية العامّة، اللواء مهدي الوائلي، المكتب الأول لإصدار البطاقة الموحدة في ناحية جسر ديالى ببغداد"، ونذكّر القارىء أيضاً، بأنّ : " الوزارة أطلقت في الـ ٢٥ من تموز الماضي ، بحضور رئيس الوزراء حيدر العبادي ، مشروع البطاقة الوطنية الموحدة التي ستكونُ بديلاً عن المستمسكات الرسمية الأربعة - (هوية الأحوال .. الجنسية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن والبطاقة التموينية) في ترويج معاملات المواطنين، كما أنّها تهدفُ الى التقليل من الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن ميزانها الأمنية.

نيران داعش تنطفأ في صلاح الدين.. تاركة ورائها دُخان الإعتقالات !!

العراق اليوم/ خاص

ربّما يجب أن نمهّد قبل الدخول في تفاصيل حديث النائب عن محافظة صلاح الدين- ضياء الدوري بالسؤال التالي: اذا اندلعت النيران في بيتك.. هل تتركها وتهرب أم تحاولُ اطفائها، السؤال قابلٌ لسمكرته، واستخدامه في موضوعة عالم الإرهاب، وضريبته الثقيلة على أهالي المناطق التي أحكم عليها قبضته: اذا وصل بيتك حريقُ الإرهاب.. فهل تحاول الهروب أم البقاء لإطفائه أم ماذا ؟لندفُ بعدها ومباشرة الى مطالبة الدوري لـ: " الحكومة المركزية، بالتدخل السريع، لإطلاق سراح الابرياء من معتقليّ المناطق المحررة في المحافظة"، ثمّ يجسّد الدوري في حديثهِ للصحيفة هذا الحديث ، بالأرقام التي تشيرُ الى أعداد المعتقلين: " يوجد أكثر من ٢١٣ معتقلاً من ابناء قضاء الدور، وخاصة من مزارعيّ وفلاحيّ منطقة الجلام الذين لاعلاقة لهم بالعمليات العسكرية ،وأغلبهم من الابرياء "، وعن الوقائع التي أستندت عليها مؤسسة الأمن العراقية ، لتؤدي الى أعتقال هذا العدد من مواطنيّ تلك المناطق، نقرأ :" إنّ هؤلاء المزارعين والفلاحين لم يتركوا أرضهم ومنطقتهم، حين بدأت عمليات التحرير، متمسكين بأرضهم ورزقِهم، إلا إنهُ تمّ إعتقالهم على خلفية أنهم متعاونون مع داعش الإرهابي"، إمّا عن المفارقة الأبرز في حديث الدوري، فكانت إنّ لدى مؤسسات العراق الأمنية، معلومات مُفصّلة.. تفصلُ بين فريق المتورطين بالتعاطي مع التنظيم عن غير المتورطين معه :" نعرفُ من هم المتعاونون مع الإرهابيين من الابرياء.. لذلك نطالبُ الحكومة بالتدخل الشخصي، والعمل على إطلاق سراح الابرياء، كجزءٍ من حالة التفاعل الوطني التي تجسّدت بتعاون ابناء العشائر مع القوات الأمنية في تحرير قضاء الدور والمناطق الأخرى"، وتذكّر القرّاء بأن القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي وإبناء العشائر، تمكنوا من تحرير النسبة الغالبة من محافظة صلاح الدين من براثن تنظيم داعش الإرهابي.

محافظ المثنى الجديد يعدُ الأهالي بأنّهُ لن يرحم حتى نفسهُ !!

العراق اليوم/ المثنى

تعهد محافظ المثنى الجديد، فالح سكر الزيادي، بأنّ : " يكون في صدر أهتماماته، القضاء على الفساد، وتعظيم موارد المحافظة، لتمويل برامج التنمية والقضاء على البطالة . الزيادي أيضاً، وخلال مؤتمر صحفي (أمس الاربعاء) بُعيد انتخابهُ من قبل مجلس المحافظة، حيثُ قد حضرهُ مراسلُ لـ " العراق اليوم"، تعهد بالمزيد، إذ نقرأ: " إنّ مكافحة الفساد والعمل مع جميع الكتل السياسية، لإجراء إصلاحات حقيقية، تماشياً مع توجيهات المرجعية الدينية والحكومة الاتحادية، ستتصدرُ قائمة مسؤولياته"، ثمّ ضيّق الزيادي المساحات التي قد تسمحُ له بالتنصل من هذه التعهدات فيما بعد- كحل معظم المسؤولين العراقيين بعد ضبطهم لصواميل كراسيهم، بأنّ أقسم :" لن أتسامح مع أي فاسد في المحافظة"، ليفصح للحضور، بأنهُ جاء الى الحكومة المحلية، وفي يديه حقيبةُ خطط لإدارة الحكومة المحلية:" لدي برنامجٌ خاص للمرحلة القادمة، سيُطرحُ على مجلس المحافظة، لغرض مناقشته والتصويت عليه"، وعن أهم ما موجودٍ في حقيبته من خطط نقرأ :"إنّ البرنامج يشملُ تنمية الموارد الاقتصادية للمحافظة"، ولابدّ لنا من إحاطةِ القارىء علماً، بأنّ ١٦ من اجمالي اعضاء مجلس المثنى، البالغ عددهم ٢٦ ، صوّتوا اليوم على أختيار فالح الزيادي محافظاً للمثنى ،خلفاً للمستقيل - ابراهيم الميالي، فيما انسحب اعضاءُ كتلتيّ المواطن والتغيير، كما ونذكّر إنّ فالح سكر الزيادي، هو طبيب وبرلماني سابق، ومدير أسبق لدائرة صحة المثنى، وينتمي الى كتلة حزب الدعوة، المنضوية ضمن ائتلاف دولة القانون.

إصلاحات العبادي تسير بدون عجلات.. "ماكو" آليات

العراق اليوم/ خاص

يبدو بأن النلب عن التحالف الوطني - حيدر الفوادي ، يرى بأن المشروع الإصلاحي لرئيس الحكومة، ليس في آلياته شيءٌ من رصانة، لذا دعا نائبُ التحالف الوطني: " رئيس الوزراء حيدر العبادي الى إيجاد آليات رصينة، تنفذُ من خلالها الإصلاحات التي أطلقها"، بل ووجد الفوادي إن فقدان إصلاحات العبادي لآليات واضحة، هي من تحفزُ شكّ الجمهور بإصلاحاته التي مازالت أفتراضية وتصريحية، إذ نقرأ في حديثهِ لنا : "إنّ خلو الإصلاحات من الآليات، السبب الرئيس الذي دفع الجمهور العراقي الى التشكيك بهذه الإصلاحات "، وتنبأ الفوادي بأن مصير رئيس الحكومة، اذا ماظل الحال على ماهو عليه، سيكونُ الغرق في فضاء الإنتقادات وحمرة دائمة في خدوده : "إنّ عدم إيجاد آليات لتنفيذ الإصلاحات، سيضعُ حكومة العبادي امام موقفٍ محرج، ويضعُ العبادي في فضاء الانتقادات التي يوجهها المتظاهرون لبعض الشخصيات السياسية "، لينصح الفوادي بعدها، رئيس الحكومة، باستغلال رصيد التأييد له في تخليق الآليات المناسبة : "إنّ على العبادي أن يستغل مساحة التأييد الكبيرة التي منحها له المتظاهرون، وبعض الكتل السياسية ، وعليه أن يبدأ بالآليات لتنفيذ الإصلاحات التي اطلقها ، قبل أن يُصدر إصلاحات أخرى "، ووجد الفوادي بأن الشباب الذين هم جمهور التظاهرات الأساس، يوجبُ على الحكومة أن تحدث تغييراً حقيقياً ما في حياتهم: " إنهُ بما إن أغلب المتظاهرين هم من الشباب من الذين لم يحصلوا على وظائف أو موردٍ شهري، لابد من تشخيص مشاكلهم، وإيجاد الحلول، واحداث تغيير إيجابي في حياتهم "، لكن الفوادي أقرّ في الختام بأن الإصلاحات مازالت حبراً على ورق : " إنّ الجميع متفقٌ.. على إن العراقيين لحد هذه اللحظة، لم يروا أي تنفيذٍ عملي لأي فقرة من فقرات الإصلاحات" .

بغداد تُفشل معركة واشنطن اللوجستية مع موسكو والأسد

العراق اليوم/وكالات

ذكرت صحيفة /نيويورك تايمز/ ، وجود ضغوط أمريكية على المسؤولين في العراق لـ : "منع عبور الطائرات الروسية إلى سوريا"، الصحيفة نقلت ذلك في خبرٍ لها عن مصدرٍ دبلوماسي ، أفصح : " إنّ الولايات المتحدة عجزت عن إقناع الحكومة العراقية، بمنع تحليق الطائرات الروسية عبر الأجواء العراقية إلى سوريا"، ليؤشّر مصدر الصحيفة الدبلوماسي بعدها، بأن واشنطن لم تنتزع من المسؤولين العراقيين، سوى وعودٍ، بالنظر في ذلك :" إنّ مسؤولين عراقيين وعدوا بالنظر والبحث في المسألة، ولكنهم لم يقدموا على أيّة أعمال"، ليشخّص الدبلوماسي بعدها، الوقع بدون أمنيات :" إنّ المسؤولين في العراق، لم يتخذوا التدابير اللازمة، لتنفيذ مطلب الولايات المتحدة بهذا الشأن "، وتذكّر القرّاء، بأن الولايات المتحدة طالبت، إضافة للعراق ومن عدّة دولٍ، بمنع تحليق الطائرات الروسية عبر اجوائها الى سوريا، وقد نفذت بلغاريا الطلب الامريكي، ومنعت منذُ أيام، الطائرات الروسية من التحليق باجوائها.

تضخم الأسعار.. كولسترول أقتصادنا المزمن

العراق اليوم/ بغداد

أعلنت وزارة التخطيط، ارتفاع مؤشر التضخم لشهر آب الماضي بنسبة ٠,٧ % ، بالمقارنة مع شهر حزيران، والسنوي بنسبة ٢,٦ %، بيانٌ للوزارة نقل ذلك على لسان المتحدث بأسمها- عبد الزهرة الهنداوي ، جاء فيه: " إنّ ارتفاع معدل التضخم السنوي، جاء بسبب تأثره بارتفاع أسعار قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية بمعدل ٤,١ % في شهر آب ٢٠١٥ ،بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية،وارتفاع أسعار قسم السكن بمعدّل ٣,٣ %"، وعن المحافظات العراقية التي كانت خارج نطاق مسح الوزارة: " إنّ المسح الذي تمّ إجرائهُ خلال شهر آب الماضي لم يشمل /٣/ محافظات، بسبب الوضع الأمني الذي تشهدهُ تلك المحافظات، وهي محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار "، إمّا عن مسح الأسعار الشهري لقياس مستوى التضخم، فأنهُ يتم ويحسب لسان الوزارة الرسمي عن طريق: "

المصالحة والمساءلة النيابية مازالت تُحلم بالعمل بعيداً عن الصفقات السياسية !!

العراق اليوم/ بغداد

أتفقت لجنة المصالحة والمساءلة النيابية على رسم سياسة جديدة من شأنها التقدم والأرتقاء بعمل الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، ذكرت ذلك في بيانٍ لها، أمس الاربعاء، وجاء في الديباجة:" إنّ اللجنة برئاسة النائب هشام السهيل، أستضافت رئيس اللجنة والمفتش العام والمدراء العامّين في الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، لمناقشة عدد من المواضيع التي تتعلق بعمل ودوائر الهيئة، ولأسباب التلكؤ في عملها والمشاكل التي تواجهها"، وتذكر القارىء أيضاً، بأنّ النائب عن محافظة نينوى- تحالف القوى العراقية،عبد الرحمن اللويزي، كان قد نصح في معرض حديثهِ لنا، أمس الأول- الثلاثاء، حيدر العبادي بـ : "استثمار الضغط الجماهيري.. باستمرارية التظاهرات المطالبة بالإصلاح، لتنفيذ ورقة الإتفاق السياسي"، وبطريقة غير مباشرة، فإنّ قائم حديثهِ لنا، يؤشرُ بأن العراق اليوم غير عراق ماقبل إندلاع الحراك الجماهيري المطالب بالإصلاح: " تتحدثُ عن طيّ صفحة الماضي، وأن نبدأ بصفحة جديدة، تتماشى مع خطوات الإصلاح الموجودة، والتي بدا البعضُ منها يتماشى مع مطالب المتظاهرين"، لتذهب كلمات اللويزي بعدها مُسرعة الى الإتفاق السياسي.. الحجر الأسود في تشكيل الحكومة، ومايجبُ فعلهُ لتفعيل تلك الإتفاقية- بحسب مايتبناهُ هو وفريقهُ السياسي من اراءٍ بشأنها، :" إنّ من بين فقرات وثيقة الإتفاق السياسي، ملف المساءلة والعدالة الذي بات من الضروري أن يتحول لملفٍ قضائي، وابعاده عن التسييس" .

ربّ ضارة نافعة !؟

تصنيف العراق بدرجة /B/ سالبة

العراق اليوم/خاص

عندما انخفضت درجة التصنيف الائتماني لأمريكا من " تريبل "A الى "A" وحيدة، حدثت مناحة في البلاد الأميركية، وأعتبرها بعض الأمريكيون، بداية نهاية الحلم الأمريكي، لكن بيد وبأن سقوط تصنيف البلاد الائتماني الى " "B سالب ليس خطيراً.. أو على الأقلّ فيه بعض المحاسن، وللقارىء الحكم على مايقرأهُ بعد قليل، نقلاً عن لسان احد المختصين بالشأن الأقتصادي. المختص في الشأن الاقتصادي ملاذ الأمين ، زعم في حديثهِ لصحيفتنا، بأنّ : " حصول العراق على التصنيف الائتماني الدولي /سالب/ B/ سيعززُ ثقة الشركات الاستثمارية العالمية المتخصصة بالاقتصاد العراقي"، ولكي يدعم الأمين واقعية مذهب إليه، فقدّ بيدأ بتوضيح التالي: " إنّ تصنيف قوة السندات المالية العراقية بالمرتبة/سالب /B من قبل الوكالات الدولية المتخصصة بالخدمات المالية والتصنيف الائتماني، كان بسبب تعرض العراق لمخاطر أمنية ومؤسساتية، أثرت على قوة السندات"، إمّا عن معنى هذه الدرجة الائتمانية في القاموس الائتماني، فنقرأ: " إنّ البلدان التي تمرُ بظروف العراق ، لايمكن أن تحصل على هذا التصنيف إلّا إن كان لديها احتياطي نفطي كبير مثل الذي يمتلكهُ العراق، كذلك فإن عزم حكومته على المُضي بالإصلاحات، وضعتهُ في هذا التصنيف الجيد "- حسب قوله، وعن ما إن كانت البلاد ستتعافى قريباً في صحّتها الأقتصادية : " هنالك مؤشراتٌ إيجابية مستقبلية كثيرة، تؤكدُ امكانية تعافي الأقتصاد العراقي، خلال السنوات القليلة المقبلة، ما جعل الوكالات الدولية تصنفهُ ضمن هذه الدرجة، ومنها مباشرة الحكومة بمراجعة ملفات الفساد، وتعزيز القوانين الخاصة بها، وإصدار تعليمات وضوابط من أجل تحجيم منافذه، ومنع الهدر بالمال العام"، وعن أهمية التصنيف الائتماني ودوره في اقتصاديات البلدان :" إنّ أغلب الدول، تسعى لنيل تصنيف ائتماني من قبل الوكالات الدولية، ليتسنى لها الحصول على التمويل الذي تطمح له، لتطوير اقتصادها أو لتجاوز أزمة معينة من خلال الاستثمارات"، وعن مزاياه العملية.. أي درجة التصنيف الائتماني: " إنّ التصنيف الائتماني يخفضُ كلفة الاقتراض،عند حاجة الدولة لفكّ اختناقاتها المالية بالدين من خلال إصدار السندات المالية، الحائزة على درجة تصنيفٍ دولية"، ليذهب الأمين بعدها، للحديث عن السندات التي أصدرتها الحكومة العراقية في الفترة الأخيرة: " إنّ السندات التي اصدرها العراق، تباعُ في الأسواق العالمية ،بقيمة ٢,٧ مليار دولار، وبفائدة سنوية ثابتة عند ٥,٨ بالمئة، وتلقى إقبالاً من قبل الشركات الاستثمارية والمؤسسات المالية العالمية الخارجية والداخلية ،مايؤشرُ بأن العراق سيتعافى قريباً، وسيجتذبُ شركات الأستثمار العالمية التي ستعملُ على تطوير حقول الاقتصاد، وحسب اختصاصاتها الصناعية والزراعية والخدمية والمالية والتعدينية"، ونصح الأمين : " الحكومة، بمواصلة تطبيق حزم الإصلاحات التي اطلقها رئيس الوزراء، كونها تعزز ثقة الشركات الأستثمارية في الدخول الى البلاد، وتوظيف أموالها من أجل إعمار البلاد وإنعاش اقتصاده"، ونحيطُ القارىء علماً، بأن وكالة ستاندرد اند بورز الاميركية للخدمات المالية والتصنيف الائتماني الاسبوع الماضي ، قد صنفت قوّة السندات المالية العراقية بالمرتبة / B / سالب ، لتبيّن: " إن هذا التصنيف يعودُ لتعرض العراق لمخاطر أمنية ومؤسساتية مؤثرة على قوّة اقتصاده"، مؤكّدة: " امكانية تعافي الاقتصاد العراقي، مدعوماً بالاحتياطات النفطية"، وتجدرُ بنا الأشارة أيضاً الى إن درجات التصنيف الائتمانية العالية، هي عبارةٌ عن مجرد رأي.. فلبنوك الامريكية التي أفلست عقب الأزمة المالية في العالم سنة ٢٠٠٨، كانت تمتلكُ درجة تصنيفٍ ائتماني أعلى مليكون، كما إنّ عملها يرتبطُ بعالم المضاربات المالية التي تُجسّدُ بورصة "وول ستريت" الأمريكية، قمة هرمه، ولا يأخذ الأنتاج الحقيقي من تقييم الدرجة الائتمانية إلّا مساحة صغيرة، فمعظم درجات التقييم، تأتي على أساس تخمينات تخص الأرباح المستقبلية، والأرباح المتأتية من السنين الماضية.